هيئة الدستور الغذائي

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CAC/46 INF/3

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة السادسة والأربعون

حساب أمانة الدستور الغذائي: تقرير عن الأنشطة

الموجز

يغطي هذا التقرير عام 2022، وهو العام السابع من تشغيل حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي)، بالإضافة إلى آخر المستجدات المتعلقة بعمليات عام 2023. ويسلّط التقرير الضوء على الإنجازات الرئيسية والدروس المستفادة، ويقدّم ملخصًا للجوانب التشغيلية والمالية للأنشطة في عام 2022.

وشهد عام 2022 تسارعًا كبيرًا في وتيرة تنفيذ المشروعات، إذ تمكنت البلدان من مواكبة وتيرة خطط عملها في أعقاب العراقيل الكبيرة التي سببتها جائحة كوفيد-19 في عامي 2020 و2021. وقد أتاح تخفيف القيود الرامية إلى لجم الجائحة معاودة الأنشطة التي تتطلب الحضور الشخصي، في العديد من البلدان المستفيدة من حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي.

وتم الانتهاء من تنفيذ المشروعات القطرية للجولة الأولى، ويجري انتظار تقييمات ما بعد التنفيذ. ويمكن أن تستمر الأنشطة في مشروعات الجولتين الثانية والثالثة، فيما أنجز بلد واحد من بلدان الجولة الثانية مشروعه في عام 2022. وتمكنت جميع مشروعات الجولة الرابعة، باستثناء مشروع واحد، من تنفيذ الأنشطة في الفترة المشمولة بالتقرير. وبدأت ثلاثة من المشروعات القطرية للجولة الخامسة بالتنفيذ، ومن المتوقع أن تبدأ المشروعات المتبقية بعملية التنفيذ في عام 2023. وقد قامت البلدان المختارة للجولة السادسة بإعداد الوثائق الموجزة لمشروعاتها وقد تم استعراض الطلبات الواردة للجولة السابعة، حيث حصلت سبعة طلبات على الموافقة لتمويلها.

وفي عام 2022، نفّذ حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي حلقة عمل تجريبية ناجحة لبناء القدرات في مجال ممارسات الدستور الغذائي الجيدة، تم تنظيمها بالاشتراك مع وزارة سلامة الأغذية والأدوية في جمهورية كوريا. واستفاد من التدريب مشاركون من خمسة بلدان متلقية لحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي.

وارتبطت التحديات الرئيسية التي واجهها حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي على المستوى القطري بالتأخيرات الإدارية وبتحديات تنسيق الأنشطة المتسارعة التي تتطلب الحضور الشخصي. وقد أثارت بعض البلدان كذلك مسألة ارتفاع التضخم باعتبارها مشكلةً متناميةً.

ويستمر الاتجاه المتمثل في قلة الطلب على الدعم المقدم من حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي الذي ارتفعت جودته في الوقت نفسه، ما يضمن وتيرة مستقرة لقبول بلدان مستفيدة جديدة. ويبدو أن هذا الاتجاه مستمر، إذ أسفرت الدعوة السابعة إلى تقديم الطلبات، والتي أُغلقت في ديسمبر/كانون الأول 2022، عن تلقي عشرة طلبات اتسم معظمها بجودة عالية بعد خضوعها إلى الفرز الأولي.

وبدأ تقييم منتصف المدة لحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي في عام 2022، وقد نفّذ من قبل جهة تقييم خارجية شاركت مع أصحاب المصلحة في البرنامج لجمع بيانات تسترشد التوصيات بها. وتؤكد نتائج تقييم منتصف المدة استمرار أهمية وفعالية الدعم الذي يقدمه حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي، وأسفرت عن تعديلات على البرنامج من شأنها أن تساعد في تعزيز فعالية الحساب.

ولا يزال الوضع المالي لحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي سليمًا، إذ شهدت النفقات على أنشطة المشروعات زيادةً كبيرةً في عام 2022، في حين تواصل غالبية الجهات المانحة للحساب دعمها له والتزامها بعمله. وهناك أيضًا اهتمام من جهات مانحة سابقة لحساب الأمانة للدستور الغذائي بتخصيص تمويل إضافي للبرنامج.

ألف– الإنجازات في عام 2022

توفر القائمة أدناه ملخصًا لحالة تنفيذ المشروعات حسب كل دورة للتمويل، في أغسطس/آب 2023. وللحصول على لمحة أكثر تفصيلاً عن أنشطة المشروع حسب كل بلد، يرجى زيارة موقع حساب الأمانة للدستور الغذائي على الرابط التالي: https://www.who.int/ar/initiatives/codex-trust-fund/projects-and-impact

الجولة 1: إنجاز المشروعات الأربعة كلها (غانا ومدغشقر وقيرغيزستان والسنغال).

الجولة 2: إنجاز مشروع فردي واحد (هندوراس) والمشروع الجماعي للجنة تنسيق الدستور الغذائي في آسيا (بوتان والهند ونيبال). أما المشروعات الستة المتبقية فهي قيد التنفيذ.

الجولة 3: المشروعات الفردية الثمانية كلها، والمشروع الجماعي للجنة تنسيق الدستور الغذائي في أفريقيا (بوروندي–كينيا–جنوب السودان–تنزانيا–أوغندا) هي قيد التنفيذ.

الجولة 4: المشروعات الفردية الخمسة كلها، والمشروع الجماعي للجنة تنسيق الدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (السلفادور–غواتيمالا) والمشروع الجماعي للجنة تنسيق الدستور الغذائي في آسيا (كمبوديا–جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) هي قيد التنفيذ.

الجولة 5: خمسة مشروعات فردية هي قيد التنفيذ؛ وأحدها بصدد استكمال إجراءات التعاقد.

الجولة 6: بدء تنفيذ ثلاثة مشروعات فردية؛ وهناك أربعة مشروعات بصدد استكمال إجراءات التعاقد.

الجولة 7: تم اختيار سبعة بلدان لكي تتلقى الدعم المقدم من حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي في جولة التمويل السابعة للحساب، وهي: بوتسوانا، وجزر كوك، وكيريباس، وليسوتو، وجزر سليمان، وطاجيكستان، وفانواتو. ومن المقرر أن يبدأ تنفيذ المشروع لهذه البلدان في عام 2024 بعد الانتهاء من الاتفاقات التعاقدية.

التحديات المتعلقة بتنفيذ المشروعات

مع تحسن الوضع العالمي للجائحة في عام 2022، شهدت البلدان المستفيدة من حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي انخفاضًا كبيرًا في القيود المتعلقة بالصحة العامة والتي كانت قد أثرت سلبًا على التنفيذ السلس لأنشطة المشروعات على مدار العامين الماضيين. ومع قيام البلدان بتسريع الأنشطة للتعويض عن الوقت الضائع، كانت التحديات على مستوى التنفيذ ناجمة في الغالب عن مشاكل تتعلق بتوقيت الاجتماعات والأنشطة الوجاهية وبجدولتها.

وأبلغت بعض البلدان عن زيادة التضخم التي أثّرت على تخطيط ميزانية أنشطتها، الأمر الذي سيتطلب تعديل تكاليف بعض الأنشطة فضلاً عن ترتيب أولويات تلك الأنشطة. وأبلغت بعض البلدان عن تأخيرات إدارية تعزى في كثير من الأحيان إلى تغيير السياسات أو التحولات في الحكومات. وفي هذه الحالات، تمت معالجة التحديات المطروحة من خلال الدعوة إلى تبسيط العمليات وإذكاء الوعي بأهمية عمل الدستور الغذائي.

ويخضع مشروع مجموعة ميانمار وكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية للمراجعة بسبب التحديات المرتبطة بالتغيرات السياسية في ميانمار عام 2021، وهو على وشك إطلاقه بتركيبة معدلة.

بناء أواصر التآزر: التدريب التجريبي العالمي على ممارسات الدستور الغذائي الجيدة

في أكتوبر/تشرين الأول 2022، عقد حساب الأمانة للدستور الغذائي، بالتعاون مع وزارة سلامة الأغذية والأدوية في جمهورية كوريا التي استضافت الحدث وشاركت في تمويله، حلقة عمل تدريبية تجريبية بشأن ممارسات الدستور الغذائي الجيدة. وشارك في التدريب ما مجموعه خمسة عشر مشاركًا من خمسة بلدان مستفيدة من حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي (هي بوتان وغامبيا وملديف وموريشيوس ونيبال). ويتكوّن التدريب من مجموعة من المحاضرات التي تغطي الجوانب الرئيسية لنظام الدستور الغذائي وإجراءاته في كوريا، بما في ذلك الإعداد لاجتماعات الدستور الغذائي ووضع المواصفات للمواد الغذائية التقليدية، والقضايا المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإنشاء البيانات واستخدامها. وتضمنت حلقة العمل أيضًا زيارات ميدانية لمصنع للّبن الرائب وسوقٍ للمواد الغذائية التقليدية ومختبرٍ في سوق لبيع المواد الغذائية بالجملة.

وكان التدريب التجريبي ناجحًا لأنه لبى الاحتياجات ذات الأولوية التي حددها المشاركون، وأتاح فرصًا كافية للمناقشة ولتبادل وجهات النظر بشأن التحديات والحلول ذات الصلة ببلدانهم. وينظر حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي حاليًا في وضع دورات تدريبية مستقبلية بناء على نسق مماثل.

مراقبة الاتجاهات

يقدّم الشكل أدناه نظرةً عامةً إلى الطلبات الواردة والمشروعات الممنوحة خلال الجولات السابقة من الدعم المقدم من حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي. وإن الاتجاه المستمر المتمثل في تراجع عدد مقدمي الطلبات يتماشى مع الملاحظات التي أُعرب عنها على مدى السنوات الماضية والتي تشير إلى تقلص عدد البلدان المؤهلة التي لم تتلق بعد الدعم من جانب حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي. أما البلدان المتبقية فهي إما لم تتقدم بطلب وإما لم توفّق بطلبها السابق.

الشكل 1: اتجاهات الطلبات المقدمة إلى حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي (2016–2022)

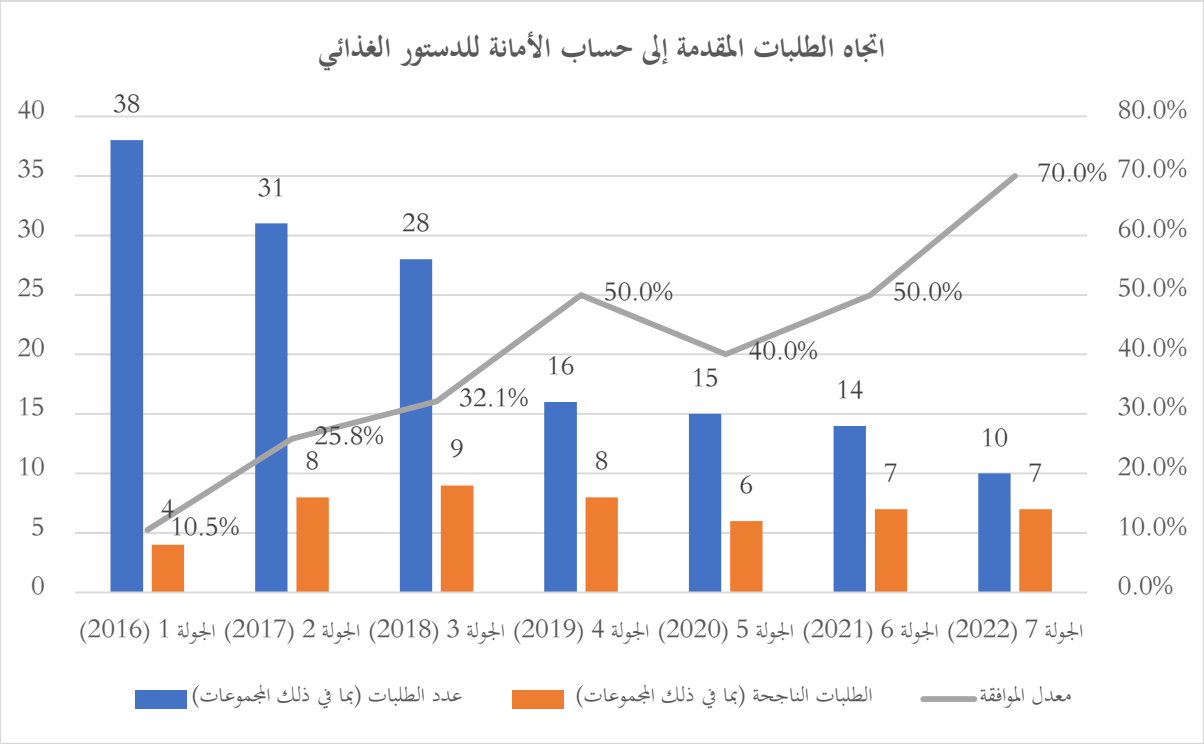

تشجيعًا للبلدان المؤهلة على تقديم طلبات، واصل حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي، بالتعاون مع لجان التنسيق الإقليمية التابعة لهيئة الدستور الغذائي، والمسؤولين الإقليميين لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، عقد فعاليات تدريبية بشأن عملية تقديم الطلبات إلى حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي، وأيضًا بشأن تطبيق أداة التشخيص للدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للتقييم الذاتي لحالة البرامج الوطنية للدستور الغذائي في عامي 2022 و2023.

وينعكس نجاح التدريب المنتظم والدعم الأكثر ملاءمةً الذي تقدمه المكاتب الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة ولمنظمة الصحة العالمية، في زيادة حصة مقدمي الطلبات الناجحين على مدى السنوات الثلاث الماضية. ومن المقرر مواصلة هذا النهج في عام 2023. وفي الوقت نفسه، يعمل حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي على استراتيجية أكثر ملاءمة لإشراك البلدان التي تواجه صعوبات أكبر في ما يتعلق بإعداد طلبات ناجحة.

باء– الحوكمة

اجتمعت اللجنة التوجيهية لحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي المؤلفة من أعضاء من أمانة الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، حسب الحاجة، ثماني مرات في عام 2022. ووفقًا لولاية اللجنة المتمثلة في اتخاذ قرارات بشأن المسائل المتعلقة بالأنشطة الأساسية لحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي لتنفذها الأمانة، اتخذت اللجنة التوجيهية قرارات التمويل بشأن الطلبات المقدمة في إطار الجولة 6، وقامت بتوجيه تقييم منتصف المدة لحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي، وباتخاذ قرارات بشأن المسائل المتعلقة بمشروعات فرادى البلدان، وتقديم التوجيهات بشأن المسائل التشغيلية الخاصة بحساب الأمانة الثاني.

وانعقد الاجتماع السنوي للفريق الاستشاري لحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي بالوسائل الافتراضية في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2022، وركز على تعريف "المشاركة الفعالة في الدستور الغذائي" للدول الأعضاء في الدستور الغذائي وعلى القياس الملائم لهذه المشاركة.

وفي ما يتعلق بحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي، تُستخدم عمليات الرصد والتقييم لضمان الاتساق الكامل مع أهداف حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي، والتقدم نحو تحقيقها، وتعزيز القدرات وزيادة شمولية أنشطة وضع المعايير على المستوى القطري. واتفق الفريق الاستشاري على أنه من أجل قياس المشاركة الفعالة، يلزم توفير مؤشرات كمية قصيرة الأمد تسمح بالقياس العادل للبلدان المشاركة حضوريًا وافتراضيًا في الاجتماعات، وجمع قصص النجاح الخاصة بكل بلد، مع الاعتراف بالسياقات المختلفة التي تعمل فيها البلدان. وإن العمل على هذه المؤشرات والقصص سيوفر مزيدًا من المعلومات لإطار الرصد والتقييم الخاص بحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي.

جيم– جمع التبرعات في عام 2022

في عام 2022، واصلت معظم الجهات المانحة دعمها لحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي من خلال إعادة الالتزام بالاشتراكات السنوية والموافقة على تمديدات إضافية بدون تكلفة لاتفاقات المنح، لضمان الاستخدام الكامل للأموال المخصصة لحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي.

وفي حين أن التمويل المخصص لحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي لا يزال يغطي الاحتياجات المالية للعمليات والأنشطة، فإن الأموال المحصّلة في عام 2022 لم تصل إلى قيمة إجمالي نفقات حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي. ويعزى ذلك جزئيًا إلى وجوب إعادة بعض الأموال التي تم الالتزام بها سابقًا إلى الجهات المانحة لتعذّر إنفاقها ضمن الجدول الزمني المحدد في ظلّ عدم إمكانية تمديده. وسيعمل حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي مع الجهات المانحة لتشجيع إعادة تخصيص هذه الأموال لأنشطة مستقبلية.

وبقي العدد الإجمالي للجهات المانحة لحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي في عام 2022 عند مستوى 16 جهة، أي ألمانيا وأيرلندا وجمهورية كوريا وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا وماليزيا والمفوضية الأوروبية والمملكة المتحدة والنرويج ونيوزيلندا وهولندا والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وترد تفاصيل الدعم التمويلي الذي تم تلقيه في عام 2022 في الجدول 2 من القسم واو.

دال– الرصد والتقييم

وافقت اللجنة التوجيهية لحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي والمجموعة الاستشارية للحساب ذاته على إطار الرصد والتقييم. ويراعي هذا التقرير فقط المؤشرات على مستوى المخرجات، والتي ترتبط بتنفيذ الأنشطة ويمكن قياسها على أساس سنوي. ولا يزال مؤشر أداء المخرجات (1-2) قيد الاستعراض المنهجي ولا يظهر أدناه. وعقب قرار اللجنة التوجيهية، لن يتم رصد بعض المؤشرات إلا في حالة تنفيذ الأنشطة (مثل الدورات التدريبية الخاصة بالدستور الغذائي بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية). وسيتم قياس المؤشرات على مستوى النتائج والأهداف بعد اكتمال المشروعات. وفي عام 2021، أكملت جميع بلدان الجولة الأولى (السنغال وغانا وقيرغيزستان ومدغشقر) مشروعاتها وستكون أول البلدان التي ستخضع للتقييم في هذه المراحل.

مؤشر الأداء	التاريخ المتوقع لانتهاء العمل عام 2021	الهدف	بيانات الأداء	التقييم الذاتي
المُخرج 1 – البلدان التي يتم دعمها لتحقيق تقدم مطرد				
1-1 – عدد البلدان الفردية المدعومة من خلال الطلبات القطرية أو الجماعية	تم اختيار ستة (6) بلدان في عام 2021: إثيوبيا، إريتريا، تيمور – ليشتي، غينيا بيساو، ليبريا، ملديف (44 بلدًا بشكل تراكمي منذ إنشاء حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي)	زيادة سنوية في عدد البلدان	تم اختيار سبعة (7) بلدان في عام 2022: أوزبكستان، باكستان، جزر القمر، زامبيا، زمبابوي، سيراليون، النيجر (50 بلدًا بشكل تراكمي منذ إنشاء حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي)	سنوي – تم تنفيذه تراكمي – تم تنفيذه
المُخرج 2 – زيادة قدرات الموظفين الفنيين المشاركين في أنشطة الدستور الغذائي نتيجة لأنشطة المشروعات، وتقاسم نواتج المشروعات، والدورات التدريبية وحلقات العمل التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمدعومة من حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي.				
2-1 – عدد ونوع الأنشطة المدعومة في بلدان المشروعات (كبلد فردي أو كجزء من مشروع جماعي)	109	دعم مجموعة واسعة من الأنشطة[1]	أكثر من 100 نشاط في عام 2022، مدرج في هذا التقرير ضمن قسم الأنشطة.	تم تنفيذه
2-2 - قيام الموظفين الفنيين المشاركين في أنشطة الدستور الغذائي في البلدان المدعومة بالعمل بشكل مختلف (بما في ذلك المشاركة بشكل مختلف في اجتماعات الدستور	أدت العراقيل الناجمة عن جائحة كوفيد-19 إلى التحول إلى زيادة استخدام الأدوات الافتراضية، ما أدى إلى تغيير جذري في طبيعة	بحلول نهاية المشروع، يتعين على كل بلد أن يبيّن طريقة – طريقتين يعمل من خلالها/	في عام 2022، أظهرت البلدان المدعومة من حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي، والمشاركة في الدورة الخامسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي مشاركةً	تم تنفيذه

[1] بما في ذلك الأنشطة "المبتكرة" (التدريب على الدستور الغذائي، والشراكة/إقامة شبكات في ما بين بلدان الجنوب، والتدريب المخصص وما إلى ذلك) وأوجه التآزر مع أنشطة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

مؤشر الأداء	التاريخ المتوقع لانتهاء العمل عام 2021	الهدف	بيانات الأداء	التقييم الذاتي
الغذائي) نتيجة لهذه المساهمات	المشاركة في اجتماعات الدستور الغذائي.	خلالهما بشكل مختلف	نشطةً، وأبلغت عن مشاركة أقوى في اجتماعات اللجنة.	
2-3 – يتم تقاسم عدد المخرجات/النواتج من بلدان المشروع على نطاق واسع لتستخدمها جميع البلدان	عشر (10) مواد (مخرجات/نواتج) في المكتبة المجتمعية لحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي.	زيادة سنوية في عدد المخرجات/ النواتج	عشر (10) مواد (مخرجات/نواتج) في المكتبة المجتمعية لحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي.	تم تنفيذه جزئيًا. وتجري إضافة مستودع للوثائق إلى الموقع الإلكتروني. وستتم إضافة مواد جديدة في عام 2023.
2-5 – مستوى عال من الرضا بين المشاركين في الدورات التدريبية/حلقات العمل التي تم تنظيمها و/أو دعمها.	غير متاح	تبلغ نسبة الرضا 80%	تم مسح مستوى الرضا جزئيًا.	تم تنفيذه جزئيًا

تقييم منتصف المدة لحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي

في عام 2022، أُجري تقييم منتصف المدة بشكل خارجي ومستقل لتحديد التعديلات اللازمة بما يضمن أن يكون الحساب في وضع يسمح له بمواصلة الوفاء بولايته بأكثر الطرائق فعالية وكفاءة. وقُيّم حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي وفقًا للمعايير التي حددتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتي تغطي الأهمية والاتساق والكفاءة والفعالية والاستدامة والأثر. وأُجري التقييم في الفترة ما بين مايو/أيار 2022 ويناير/كانون الثاني 2023 واستخدم خطوطًا متعددة من الأدلة خلال مرحلة جمع البيانات. وقد أُتيحت نتائج التقييم. وتم تلخيص النتائج الرئيسية وفقًا لمعايير التقييم الواردة أدناه:

الأهمية: يتّسم حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي بأهمية وتوافق كبيرين مع احتياجات الأعضاء من الدستور الغذائي ومع أهداف الدستور الغذائي في ضوء أهداف التنمية المستدامة. ويعد التطبيق السليم لأداة تشخيص الدستور الغذائي أمرًا ضروريًا في تصميم المشروعات، ولكن أيضًا في قياس هياكل الدستور الغذائي الوطنية لأغراض رصد التقدم نحو المشاركة المستدامة في الدستور الغذائي.

الاتساق: تتوافق مشروعات حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي بشكل جيد مع المبادرات الأخرى، بما في ذلك مبادرات منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة. وفي كثير من الأحيان، هناك برامج وأنشطة أوسع نطاقًا تتعلق بسلامة الأغذية/نهج الصحة الواحدة يتم تنفيذها على المستويين الإقليمي والقطري. وتقوم المكاتب الإقليمية والقطرية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بتنسيق الأنشطة المتعلقة بسلامة الأغذية والإبلاغ عنها، وكثيرًا ما تكون مكاتب لجنة مشكلات السلع مشاركة في الأمر ذاته. وبشكل عام، ومع مشاركة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في لجان التنسيق الإقليمية، أصبحت مشروعات حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي متسقة ومنسقة.

الفعالية: هناك إجماع عام على أن برنامج حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي يحقق أهدافه ومخرجاته المخطط لها أو يتوقع أن يحققها. وفي حين أن هناك أمثلة على المشاركة المستدامة، بالنظر إلى أن معظم المشروعات لا تزال قيد التنفيذ، فمن المبكر تقييم ما إذا كانت البلدان المستفيدة من حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي تشارك بشكل مستدام في الدستور الغذائي. وهناك أدلة تشير إلى أن القدرة على المشاركة في الدستور الغذائي قد زادت بشكل كبير، على الرغم من أنها ستختلف من مشروع لآخر.

الكفاءة: تمكنت أمانة حساب الأمانة للدستور الغذائي من تقديم الدعم في الوقت المناسب، على الرغم من ارتفاع معدل تبديل الموظفين وجائحة كوفيد-19. وقد تكيف البرنامج مع الحالات المستجدّة وجرب أساليب جديدة لتحقيق أقصى قدر من النتائج.

الاستدامة: هناك دلائل تشير إلى أن بعض المشروعات سيحقق نتائج مستدامة. وقد يكون حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي بمثابة حافز لتحقيق الاستدامة من خلال إظهار النتائج القطرية عبر تحسين أداء هياكل الدستور الغذائي الوطنية وزيادة القدرات الفنية وزيادة الوعي لدى صناع القرار.

الأثر: في وقت التقييم، لم يكن أي من المشروعات القطرية لحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي قد وصل بعد إلى مرحلة تسمح بإجراء تحليل شامل للأثر يتجاوز آثار التنفيذ المباشر.

وسوف ترشد نتائج تقييم منتصف المدة التعديلات التي ستضمن أن يكون حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي في وضع جيد لمواصلة الوفاء بولايته وخدمة مصالح الدول الأعضاء في الدستور الغذائي بأكثر الطرائق فعالية. وبشكل ملموس، يعمل حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي على توفير دعم أكثر تفصيلاً لاحتياجات البلدان المؤهلة للحصول على الدعم وتعديل إطار الرصد والتقييم التابعين له.

هاء- إعداد التقارير المالية

يقدم هذا القسم لمحةً عامةً عن المعلومات المالية لحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي. ويعرض الجدول 1 الرصيد والإيرادات والنفقات الأولية والرصيد الختامي للحساب في عام 2022.

الجدول 1

الرصيد والإيرادات والنفقات في عام 2022	بالدولار الأمريكي
الرصيد المرحّل من عام 2021	2 078 101
الاشتراكات الصافية المحصّلة في عام 2022	906 431
النفقات في عام 2022، بما في ذلك تكاليف دعم المشروعات	1 770 407
الرصيد في نهاية عام 2022	**1 214 125**

ترد الاشتراكات والنفقات حسب فئة التكلفة للفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2022 في الجدولين 2 و3 أدناه.

الجدول 2

الاشتراكات في عام 2022	بالدولار الأمريكي
المفوضية الأوروبية	*375 895*
فنلندا	*84 459*
اليابان	*38 575*
جمهورية كوريا	*220 513*
هولندا	*424 628*
الولايات المتحدة	*150 000*
الأموال المعادة إلى الجهات المانحة*	*-387 639*
صافي المجموع	**906 431**

*كان لا بد من إعادة منظمة الأغذية والزراعة مبلغ 639 387 دولارًا أمريكيًا من التمويل المجمع إلى الجهات المانحة لحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي بسبب عدم تمديد تواريخ انتهاء المنحة المطلوبة بسبب التأخير في تنفيذ مشروعات حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي الناجم عن القيود المفروضة للحد من جائحة كوفيد-19.

الجدول 3

فئة تكلفة النفقات	بالدولار الأمريكي في عام 2019	بالدولار الأمريكي في عام 2020	بالدولار الأمريكي في عام 2021	بالدولار الأمريكي في عام 2022
الدعم المقدم إلى البلدان	*554 089*	*364 155*	*562 000*	1 215 692
الرصد والتقييم				80 348
إدارة المشروعات	*4 344*	*1 246*	*36 505*	10 451
تكاليف الموظفين	*449 913*	*421 308*	*268 879*	270 955
تكاليف دعم البرنامج	*131 085*	*93 436*	*102 456*	192 961
المجموع (يشمل تكاليف دعم البرنامج)	***1 139 431***	***880 145***	***969 840***	**1 770 407**

شهد عام 2022 زيادةً كبيرةً في النفقات على مستوى المشروعات القطرية، إذ قامت البلدان المستفيدة من حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي بتسريع تنفيذ أنشطة المشروع بعد تراجع القيود على الصحة العامة في العديد من الأقاليم حول العالم. وتم تسجيل زيادة ملحوظة في النفقات في المشروعات في الإقليم الأفريقي، إذ تأخرت معظم الأنشطة المخطط لها في العامين الماضيين بسبب جائحة كوفيد-19.

وتشمل النفقات المندرجة تحت فئة "إدارة المشروعات" التكاليف على مستوى الأمانة، بما في ذلك السفر وترجمة وثائق الإبلاغ ونفقات البريد والاتصالات. وتشمل فئة "الرصد والتقييم" التكاليف المتعلقة بتقييم منتصف المدة لحساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي والذي تم تنفيذ معظمه في عام 2022. وبقيت تكاليف الموظفين عند المستوى نفسه تقريبًا الذي كانت عليه في عام 2021، وهو ما يرجع إلى 50 بالمائة من مكافئ الدوام الكامل للدعم الإداري في عام 2022. ومن المتوقع أن ترتفع هذه الحصة من مكافئ الدوام الكامل مرةً أخرى في عام 2023، مع استمرار تسارع الأنشطة في إطار حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي.

وواصلت الجهات المانحة تقديم دعمها الحيوي لعمليات حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي بمبلغ 070 294 1 دولارًا أمريكيًا. ولسوء الحظ، كان لا بد من إعادة بعض التمويل الملتزم به إلى الجهات المانحة لأن التأخير في تنفيذ المشروعات على مدى السنوات الماضية لم يسمح بإنفاق الأموال المتاحة في الوقت المناسب. ويعمل حساب الأمانة للدستور الغذائي مع الجهات المانحة على إعادة تخصيص هذه الأموال للأنشطة المستقبلية من أجل ضمان استمرار التدفق النقدي السليم.

وفي عام 2022، تجاوزت الزيادات في النفقات الاشتراكات المالية المحصّلة من أوساط الجهات المانحة الملتزمة بدعم حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي. أما رصيد الصندوق حساب الأمانة الثاني للدستور الغذائي، في ظل صافي الاشتراكات بقيمة 431 906 دولارًا أمريكيًا في نهاية العام، فقد بلغ 215 214 1 دولارًا أمريكيًا.